Frensh	English	Accronyms	**Arabic**
La partenariat des OSC pour l'efficacité du déveoppement	CSO Partnership for Development Effectiveness	POED CPDE	شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية
Plate forme	Platform		أرضية
BetterAid	BetterAid		"بتر إيد"
Forum Ouvert surl'efficacité de development des OSC	Open Forum on CSO Development Effectiveness	Open Forum	المنتدى المفتوح لمنظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"
Comité de Coordination	Coordination Committee		مجموعة التنسيق
Le Groupe de facilitation mondial	Global facilitation Group		ومجموعة التسهيل الدولي
4ème Forum de haut niveau de Busan sur l'efficacité du développement	Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness	HLF-4	المنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدة"
Le Pacte de Busan sur l'efficacité de l'aide	Busan Compact on Development Effectiveness		"وثيقة اتفـــاق بوسان حول فعالية التنمية "
Appropriation démocratique	Democratic ownership		التملك الديمقراطي
Sur la route vers Busan; messages clés et propositions	On the Road to Busan: key messages and proposals		الوثيقة " منظمات المجتمع المدني على طريق بوسان: الرسائل والمقترحات الرئيسية"
	Global Partnership		"الشراكة الدولية للتعاون من أجل تعاون فعال قي خدمة التنمية "
Groupe des 13	13 Group	G13	مجموعة 13
Consensus de Cebu	Cebu Consensus		"توافق سيبو"
Building blocks	Building blocks		كتل البناء
Groupe interimaire post- Busan	Post Busan interim Group	PBIG	"المجموعة المؤقتة لما بعد بوسان"
Groupe de travail sur l'efficacité de l'aide	Aid Effectiveness Task Group		"فريق العمل حول فعالية المساعدة"

نحو
شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية

أمستردام، أبريل/نيسان 2012

(مسودة 16 مايو/أيار)

أ- نبذة عن شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية

تعتبر **"شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"** بمثابة أرضية مفتوحة تجمع منظمات المجتمع المدني من شتى أنحاء العالم. ويمكن لأي منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تتقاسم رؤيتها وتقتنع بأهدافها وتلتم بمبادئها أن تلتحق بها وتشارك فيها بنشاط.
ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنتسب للأرضية عبر أشكال مختلفة أي مجموعات جغرافية على المستوى العالمي و القطري و دون-الإقليمي أو الإقليمي، كما يمكنها أن تجتمع قطاعيا أو موضوعاتيا أو حسب إحدى المقاربات (كتلك القائمة على الحقوق الإنسانية أو النوع الاجتماعي...). ويدير الأرضية ممثلون مختارون ديمقراطيّاً من قبل المجموعات التي ينتمون إليها في المستويات المذكورة أعلاه.

وجاءت **"شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"** نتيجة انخراط المجتمع المدني في قضايا فعالية التنمية والمساعدة ، خصوصاً "إعلان باريس" و"أجندة عمل أكرا" حيث قادت كل من "بتر إيد" و"المنتدى المفتوح لمنظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" - من بين عدة مسارات تضم منظمات المجتمع المدني - عمليات في هذا الاتجاه. و كانا بالتالي في قلب الدينامية المؤدية لتأسيس الأرضية موضوع هذه الوثيقة، كما سبق لهما أن نسّقا الأنشطة التي قادتها منظمات المجتمع المدني على مستويات مختلفة في إطار الاستعدادات المؤدية لمنتدى بوسان، ومن ضمنها الانخراط المنسق للمانحين والحكومات والمؤسسات الدولية وأطراف متنوعين معنيين بالتنمية. وقد تُوّجت هذه المجهودات بمطالبة أكثر من 300 منظمة من المجتمع المدني خلال "المنتدى رفيع المستوى الرابع حول فعالية المساعدة" اعتبار حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتملك الديمقراطي في قلب التنمية الدولية في "وثيقة اتفـــاق بوسان حول فعالية التنمية "

بناءاً على تطورهندسة فعالية المساعدة والتنمية، هناك حاجة ماسّة لإبراز المكاسب السياسية الإيجابية في إصلاح المساعدة والتعاون الرسمي وحوار فعالية التنمية والحماية من البنود التي يمكن أن تكون مضرة في" وثيقة اتفاق بوسان" وتنفيذه، بالإضافة إلى متابعة تأكيد الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية والحاجة للاعتراف بحقهم الكامل

كفاعلين في مجال التنمية . ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني من "بترإيد" و"المنتدى المفتوح لمنظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" قيّما عملهما في هذا المجال وخططا وأعادا تنظيم نفسيهما في "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" للانخراط بشكل فعّال في السياق السياسي الجديد.

وتهدف "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" إلى تنمية تضمن تحقيق الحقوق الإنسانية، والعدالة الاجتماعية (وخصوصاً المساواة بين الجنسين) واستدامة التنمية. وكأرضية تضم منظمات منخرطة بشكل طوعي، تعمل " شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" على تطبيق مبادئ واستراتيجيات ومبادرات تعزز فعالية التنمية، وخصوصاً التعاون في التنمية. وللتقدم بشكل جدي في هذا التصور، ستقوم الأرضية بتعبئة الكم الأكبر والأكثر تنوعاً من منظمات المجتمع المدني للالتزام بشكل فعلي ووازن في تنفيذ "وثيقة اتفاق بوسان" ومساءلة الحكومات وأجندة فعالية التنمية عموما. وسترافع "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" لتحقيق التملك الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والتنمية المستدامة في سياسات وبرامج ونتائج التنمية من جهة، ومن جهة أخرى لتوجيه "تنفيذ مبادئ اسطنبول" و "توافق سيم ريب" لمنظمات المجتمع المدني حول "الإطار الدولي لفعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني" (الإطار الدولي). وفي حين أن متابعة هذه الأهداف يتم تنسيقها على المستوى الدولي، ستسعى الأرضية للتركيز على تحقيق نتائج على المستوى القطري، حيث ستكون لها المساهمة الفعلية في حياة الفئات الأشد فقراً والأكثر تهميشاً وعلى أولائك الذين باتت حقوقهم مهددة أشدّ التهديد.

ستوجّه الوثيقة "منظمات المجتمع المدني على طريق بوسان: الرسائل والمقترحات الرئيسية"، و التي تعتبر نتيجة توافق يعكس الموقف الموحد لمنظمات المجتمع المدني، أشغال الأرضية في مجال المرافعة وبناء القدرات.و ستوجّه أشغالها "مبادئ اسطنبول" و"الإطار الدولي" و"توافق سيبو."

ب- هذه الوثيقة

اجتمع ممثلو المجتمع المدني في بوسان في 2 يناير/كانون الأول عام 2011 لتقييم نتائج المنتدى رفيع المستوى 4، ولتخطيط المراحل الموالية بغية التأثير على المسلسل المؤدي لقيام "**الشراكة الدولية للتعاون من أجل تعاون فعال قي خدمة التنمية** " والتفكير في أحسن الطرق لمنظمات المجتمع المدني في تنظيم ذاتها لمواجهة التحديات الجديدة. وفي هذا الاجتماع، اتفق المشاركون على توكيل مجموعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني (مجموعة 13) والتي تم اختيارها من بين جميع

الأقاليم، و مختلف المقاربات (المقاربة القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين) والقطاعات المشاركة. وأسندت لهذه المجموعة عملية الإشراف على مسار يرمي إلى استكشاف أشكال تنظيمية مختلفة.

في فبراير/شباط عام 2012, التقى في سيبو (الفيليبين) أعضاء من الهيئات الإدارية من "بتر إيد" و"المنتدى المفتوح" (مجموعة التنسيق ومجموعة التسهيل الدولي) للتفكير بعمق في تبعات "وثيقة اتفاق بوسان" على المدى الطويل ولتعميق فهم التحديات التنظيمية. وأيّد الاجتماع "توافق سيبو" والذي يعظّم القيم والأهداف والمبادئ التنظيمية ل"شراكة جديدة لمنظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية". وقد اجتمع في أمستردام في شهر أبريل/نيسان الماضي "مجموعة ال "13 بغية تحرير مسودة تأسيس "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" .

ت- ما نبغي تحقيقه

1. الهدف العام

تقوم "**شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية**" بالعمل على المستوين المحلي والدولي من أجل تحقيق حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة (وخصوصاً المساواة بين الجنسين) واستدامة التنمية بشكل عام بالإضافة إلى وظيفته الخاصة كأرضية للمنظمات التطوعية. ويسعى نحو هذا الهدف عبر تطبيق المبادئ والاستراتيجيات والمبادرات من أجل فعالية التنمية، وخصوصا في مجال التعاون من أجل التنمية.

2. النتائج المستهدفة

تهدف "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" لتحقيق مايلي:

- **تعبئة فعّالة** لمنظمات المجتمع المدني والتي تركّز على أهداف فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني عبر تعزيز نهج التنمية القائم على الحقوق الإنسانية بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية وحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً ؛
- **التمثيل الفعّال** ومشاركة منظمات المجتمع المدني وتحقيقهما عبر تعبئة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في مسارات **"الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعّالة"** وعلى جميع المستويات
- **التأثير على مواقف** الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف فيما يخص التعاون من أجل التنمية لضمان تأويل وتنفيذ تدريجيان لتدابير فعالية التنمية ومعاهدات حقوق الإنسان حسبما وردت في الإعلانات الموقعة في باريس، أكرا وبوسان، والأثر المرغوب من قبل منظمات المجتمع المدني على المستوى القطري؛

- **العمل على تحقيق بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني** على كافة المستويات وكذلك التنفيذ الواسع النطاق ل"مبادئ اسطنبول" و "الإطار الدولي" ومبادئ فعالية التنمية التي وضعتها منظمات المجتمع المدني بشكل عام.

3. النتائج المستهدفة و الاستراتيجيات

النتيجة المستهدفة 1: بحلول عام 2014 ستنتسب إلى "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" أكثر من 10000 منظمة من منظمات المجتمع المدني من شتى أنحاء العالم والمهتمة بفعالية التنمية.

استراتيجيات لتحقيق النتيجة:

أ. **الاعتماد على المقاربات ذات الأولوية (حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين) و الوصول إلى الساكنة و الاهتمام بالمواضيع على كافة المستويات** خصوصا المنظمات النسائية والعمالية والريفية و العقدية، والمنظمات غير حكومية الدولية ، وتلك التي تخص الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة والسكان الأصليين و الشباب ولسوف ترسل الدعوات إلى المجموعات المُكَوِنة الجديدة أو الأعضاء الجدد في المجموعات المُكَوِنة سلفا؛

ب. القيام باستشارات حقيقية ومستمرة مع منظمات المجتمع المدني كأطراف في كل القرارات الهامة؛

ج. **تشجيع المقاربات القائمة على حقوق الإنسان، والنسائية (والتي تعني في هذا السياق تحدٍّ لعلاقات القوة) والمقاربات الصاعدة من الأسفل وتلك التي تسمح بالتوافق لاتخاذ القرارات.** و بذلك فعلى مسلسل اتخاذ القرار أن يشرك ويحترم جميع الأطراف، وأن يضمن بأن جميع مقترحاتها واهتماماتها ستؤخذ بعين الاعتبار و باهتمام بالغ وتُصحَّح وتُصَاغ بحيث تحظى بأعلى درجات القبول.

د. **تسهيل تمثيل منظمات المجتمع المدني من بلدان الجنوب والمجتمعات الأكثر تهميشاً في مجالات المرافعة والقيادة** على كل المستويات الجغرافية والقطاعية والموضوعاتية وبالأخّص فيما يتعلق بالالتزامات الدولية في مجال التعاون من أجل التنمية.

ه. القيام بأقصى ما يمكن لضمان التعاون **بتعزيز الوصول إلى المعلومات** وترجمة الوثائق المهمة **لمنظمات المجتمع المدني** و توزيعها على أكبر عدد من الأعضاء من أجل توفير فضاء العمل المناسب لاستقبال المجموعات الأقليمية، ودون-الأقليمية و القطرية.

و. **القيام بجهود خاصة للتغلّب على الحواجز الثقافية** حيث يوصى بأن تتاح على الأقل الوثائق الرئيسية وبأن تكون متوفرة بأربع (4) لغات

هي (الفرنسية، الإسبانية، الإنكليزية والعربية) وبأن وقتاً كافيا يعطى للأعضاء كي يتمكنوا من الإجابة على أي استفسار.

ز. **معالجة احتياجات منظمات المجتمع المدني على مستوى تنمية قدراتها و طلبات** تبادل المعارف على جميع المستويات.

النتيجة المستهدفة 2: بحلول 2016، ضمان تنفيذ المقتضيات الرئيسية ل"الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً؛ وسيأخذ هذا التفعيل بعين الإعتبار الالتزام الوازن لمنظمات المجتمع المدني و سيشهد تنظيم الفرقاء عمليات الترافع والتعبئة الدمجية على كل المستويات.

استراتيجيات تحقيق النتائج:

أ. **استخدام الوثيقة " منظمات المجتمع المدني على طريق بوسان: الرسائل والمقترحات الرئيسية"-** من أجل تحقيق التنفيذ التدريجي لشراكة بوسان؛

ب. **ضمان تحديد إطار زمني وأهداف ملموسة** في إطار مسؤولية ما بعد بوسان من أجل تعميق وتوسيع وأجرأة التملك الديمقراطي والمساواة بين الجنسين والمقاربات القائمة على حقوق الإنسان ؛

ج. **تقوية فعالية التنمية عبر ممارسات تعاونية من أجل التنمية التي تعزز معاهدات حقوق الإنسان** و التي تركز على القضاء على أسباب الفقر وعدم المساواة بين الجنسين؛

د. **التشجيع على هندسة للتعاون من أجل تنمية عادلة ومنصفة**. فمن الأولويات الضرورية التوفر على بنية حكامة دمجية ومنصفة و على إطار طموح للتتبع من خلال مؤشرات دولية وقطرية يتم استنباطها من خلال استشارات تجرى محليا بغية ضمان إنجاز تقدم من طرف كل الفاعلين بخصوص التزاماتهم ؛

ه. **مع متابعة التحفيز من أجل فعالية التنمية التي تعزز التغيير المستدام والقائم على حقوق الإنسان** وتعالج الأسباب الجذرية وأعراض الفقر وعدم المساواة (وخصوصاً عدم مساواة الجنسين) وحقوق المرأة والتهميش والظلم.

النتيجة المستهدفة 3: بحلول عام 2016 سيتم تحقيق المواضيع الرئيسية المتعلقة بالأعمال غير المنتهية ومساءلة القطاع الخاص.

استراتيجيات تحقيق النتائج:

أ. **العمل على الحد من خطر توظيف** إطار فعالية التنمية من قبل أجندة المدافعين على نمو القاولات (الشركات). فوثيقة شراكة بوسان تتخذ النمو الذي يقوده القطاع الخاص كإطار للتنمية في حين أنها تستبعد رؤية و إطاراً كاملا فيما يخص مسؤولية المقاولات؛

ب. **احتواء اتفاقية 169 لمنظمة العمل الدولي**؛

ج. **التقييم الشامل لالتزامات باريس وأكرا وتعميقها** من خلال الإصلاح القائم على التملك الديمقراطي والتأكد من تسليط الأضواء على الأعمال الغير منتهية أو غياب تنفيذ التزامات باريس وأكرا وبقائها على أجندة التعاون الدولي من أجل التنمية خصوصا: إنهاء ربط المساعدات ووضع حد للتعاون التقني المُساق من قبل الجهات المانحة، وإنهاء سياسة المشروطية واستخدام النظم القطرية والتعاون الأفقي (التملك)؛

د. **تنمية التزامات وثيقة الصلة لمنظمات المجتمع المدني في جميع "كتل البناء" Buildings Blocks "** خصوصا تلك التي تركّز على مجالات الاهتمام الخاص لمنظمات المجتمع المدني كالتنمية القائمة على الحقوق، فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني، بيئة فعالة لمنظمات المجتمع المدني، الدول الهشة والمتضررة من الصراعات والقطاع الخاص.

النتيجة المستهدفة 4 : بحلول نهاية عام 2014، يكون 35 بلدا قد أطلقوا خطة لتنفيذ مبادئ اسطنبول والإطار الدولي، و20% من الذين أطلقوا خطة التنفيذ سيكونون قد بدأوا بتعبئة حكوماتهم فيما يخص البيئة المواتية.

أ. **تشجيع نشر وتنفيذ "مبادئ اسطنبول" و "توافق سيم ريب حول الإطار الدولي"** على المستويات المحلية ودون-الإقليمية والإقليمية والقطرية؛

ب. **تأكيد وضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني على اختلافها كفاعلات مستقلة، في حد ذاتها، في مجال التنمية** ، ذلك أن التزام "شراكة بوسان" بانشاء بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني لم ينشئ إطارا للمساءلة التي ستمكّن منظمات المجتمع المدني من الدفاع على حقوقها في حال انتهاك الحكومات لحرياتها**.**

ج. **تعزيز معايير ديمقراطية والتزامات لصالح حقوق الإنسان** لكي توفر بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني وتمكنهن من معالجة للقضايا المستعجلة التي يمكن أن تنشأ؛

د. **وتعزيز تنوّع منظمات المجتمع المدني، و جعل التعاون والتكامل بأقصى حده** وضمان الدمج.

ج. طريقة عملنا

4. **"الشراكة من أجل فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني" أرضية مفتوحة**

إن "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" منظمة في شكل أرضية مفتوحة تضم جميع المستويات من المحلية إلى القطرية أو الدولية؛ **إنه تعاون لا يشترط الانتساب الرسمي لمنظمة من منظمات المجتمع المدني للمشاركة باستثناء القبول بالرسائل المفاتيح**. إنه تعاون مرن يشمل أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني والمقاربات القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين لتنمية وتعزيز المواقف والسياسات البديلة والتي تعكس التنوع الأكبر والتطبيق الأفضل لخبرة ومنظور منظمات المجتمع المدني

تعد الأرضية المفتوحة ضرورية للشراكة من أجل التنمية الفعالة لمنظمات المجتمع المدني لتمثيل كل منظمات المجتمع المدني في "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" وتحقيق أهدافها في تنفيذ وتعزيز فعالية التنمية.من خلال الأرضية المفتوحة:

- نبرهن على أننا متشبثين بمبادئ و روح الإشراك، أي أن جميع منظمات المجتمع المدني مدعوة ومرحب بها للمشاركة حسب اهتماماتها وقدراتها؛
- نعترف بتنوع منظمات المجتمع المدني ونحترمه: قدرات و أولويات ومقاربات مختلفة للقيام بالأدوار كفاعلين للتنمية؛
- ونود الوصول لأكبر عدد ممكن.

كأرضية مفتوحة، نُعير اهتمامنا لما يلي:

- الاستفادة القصوى من العالم الافتراضي لضمان الوصول لتنوع واسع وتمثيل متنوع وفعّال والمشاركة النشطة والمساواة بين الجنسين والشفافية وفي ذات الوقت ضمان التزامات تراعي الآجال المحددة؛
- الإصرار و تعزيز المشاركة و الآليات الديمقراطية الجماعية عبر التبادلات المتعددة الاتجاهات والتفاعلات؛
- دمج مقاربات تشاركية وانطلاقا من القاعدة خصوصاً ضمن استراتيجية قطرية ومفتوحة ل"الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة"؛
- تعزيز قيم الشمولية والتنوع والديمقراطية والمساءلة على جميع المستويات واللامركزية والاحترام المتبادل؛
- وغرس هذه المبادئ في استراتيجيات التعبئة - التحفيز القطري كرافعة للأقاليم وما دون-الأقاليم والمساءلة الأفقية والعمودية - وتعزيز هذه القيم عبر التمثيل الفعلي للمنظمات في الأرضية المفتوحة.

5. سياسة الالتزام والعمل

يتم انتهاج سياسة الالتزام والعمل ل"شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" على جميع المستويات كسياسة ضرورية لتحقيق أهدافها والإستراتيجيات المحددة أعلاه وذلك على المستويات القطرية ودون القومية/المحلية، الإقليمية/دون الإقليمية والدولية بالإضافة إلى المواضيع والقطاعات الأفقية. وتعتمد سياسة الالتزام الاستراتيجية الأساسية المتمثلة في مشاركة وازنة عبر طرق الأرضيات المفتوحة على جميع المستويات والقطاعات و المؤدية إلى اجتذاب مشاركة واسعة في المؤتمرات العامة والمنتديات وضمان مشاركة متوازنة على أساس الاختيار الذاتي تتضمّن المشاركة في مجموعات العمل و فرق المهام.

"الشراكة من أجل فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني" قطرية التوجّه

إن الأثر المترتب عن فعالية التنمية يكون أكثر أهمية و ذا مغزى على المستوى القطري حيث تتحقق التنمية . فوثيقة شراكة بوسان و"الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" يعتمدان هذا التوجّه الاستراتيجي العام **. قي نفس الإتجاه، فإن "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" ستنظم عملها باستمرار بشكل يكون القطر مركزها وتضمن بأن الهياكل والمجموعات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية تعزز هذا التركيز. وتعترف شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية بأهمية المجموعات الموضوعاتية والقطاعية، والتي سيتم تثمين خبرتها على كل المستويات.**

التوجّه القطري: وهذا يعني أن شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية سوف:

أ. توجه طاقة كبيرة على مستوى القطر وستدعم جهود المجتمع المدني الوطني؛

ب. تقود الترافع من المستوى القطري إلى الدولي مع إظهار الارتباطات بين سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية؛

ج. تشجع علاقات متعددة الأقطاب و الاتجاهات: داخل البلدان وفيما بينها و بين المستويات الإقليمية ودون الإقليمية، وبين المجموعات الموضوعاتية والقطاعية؛ وفيما بين المستويات الجغرافية والقطاعية والموضوعاتية؛

د. تعمل بشكل استراتيجي على المستوى الدولي، ليس تبعا للأولويات المختارة و المشار إليها في استراتيجية الترافع والخطط السنوية فحسب، بل وبطريقة "خفيفة" فيما يتعلق بالبنية والأنشطة، واضعا أغلبية المسؤوليات وصنع القرار والتنفيذ من الصلاحيات القطرية مع دعم الأقاليم ودون الأقاليم، و كذلك المجموعات الموضوعاتية والقطاعية؛

ه. تستثمر تعهدات الشبكات القطرية والدولية وتأثيرها والتزاماتها لإحداث التغيير على المستوى القطري؛

و. وتوفر الدعم والتسهيلات كإشارات على العلاقة القائمة بين المستوى الدولي و المستويات الإقليمية والقطرية.

المستوى القطري

على المستوى القطري ستعمل " **شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية "** بطرق تعزز **بناء التملك الديمقراطي** عبر إصلاح الحكامة وتأسيس آليات وبنيات من أجل المشاركة الدمجية - خصوصاً لفائدة الشعوب لذاتها – في تحديد الحاجيات والمشاكل وصياغة السياسات وتصميم برامج التنمية ورصد وتقييم برامج ومشاريع التنمية. ويتضمّن التملك الديمقراطي **المشاركة في مسارات مؤسساتية مختلفة** كالرقابة البرلمانية والتمحيص الدوري، وإعداد الميزانية مع المصادقة عليها وتنفيذها، وغيرها من الأمور ذات الصلة.

تتضمن التعهدات الواردة في إطار "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة"، على المستوى القطري كمسالة أولى، إنشاء أرضيات قطرية متعددة الأطراف بعضوية مفتوحة ودمجية، أو تعزيزهذه الأرضيات إذا كانت موجودة سلفا. ستترافع **" شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" لصالح انخراط هذه المنظمات في جوانب مختلفة تتعلق بالحوار السياسي ورصد وتقييم مسارات التعاون من أجل التنمية**. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة أعظم لمنظمات المجتمع المدني في مختلف مسارات التنمية قطريا لن تكون ممكنة إلا بوجود بيئة مواتية لعملها، مؤسسة على قوانين ملائمة يتم تطبيقها على المستويين المحلي والقطري.

ويمكن تحقيق سياسة الالتزام عبر:

أ. **تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني** من أجل سياسة التزام فعّال قطريا ؛

ب. إنشاء أو تعزيز آليات فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني حسب الإطار الدولي؛ ويمكن لكل من "أ" و "ب" أن يُنَفَّذا، عند الإمكان، من قبل الأرضية المفتوحة لمنظمات المجتمع المدني على المستوى القطري المنكبة على فعالية التنمية؛

ج. **تعزيز المنظورات القائمة على حقوق الإنسان** ومنها حقوق المرأة في الضغط على الحكومات ورصد آدائها؛

د. ممارسة الإشراك و المشاركة الفعلية لأرضيات/إطارات منظمات المجتمع المدني قطريا ليس فقط لصالح المنظمات ، بل وللمجموعات القطاعية والموضوعاتية، وخصوصاً المجموعات المهمشة، و كذلك مجموعات العمل والمهمات حسب الطلب لتنفيذ عمل معين؛

ه. الأرضيات الموجودة والشبكات على المستوى القطري التي تلعب دوراً في دعم وتقوية نشاطات التنمية و جهود الترافع المتعلقة بفعالية التنمية و تلك التي لها ممارسات تتلاءم مع القيم والمقاربات المذكورة أعلاه.

الالتزام الإقليمي ودون الإقليمي

تدعو "الشراكة من أجل فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني" لحوار دائم متعدد الأطراف على المستوى القطري والإقليمي/دون الإقليمي والمنظم بشكل تشاركي وبشفافية لتقييم التقدم في تنفيذ الالتزامات،و ستعمل في هذا الاتجاه بحيث يمكن:

أ. **أن تقوم الإطارات دون الإقليمية بدعم التوجه القطري**؛ باعتبار أن الأقاليم واسعة ومعقدة، وأن دون الأقاليم تغطي عدة بلدان لذا، فهذه الأخيرة تشكل المستوى الجغرافي الأفضل لدعم تنمية قدرات/مسارات/مبادرت منظمات المجتمع المدني وعولمة قضايا واهتمامات القطر؛

ب. أن تعمل **الإطارات الإقليمية** على**ضمان التزام سياسي تجاه المؤسسات و المسارات ذات الصلة**، **و على ضمان تنسيق عملياتي وسياسي لمنظمات المجتمع المدني** لدعم دون الأقاليم، **و أن توجّه وتسهّل ولوج القطر إلى فرص التمويل**؛

ج. أن تلعب الأقاليم و/أو دون الأقاليم ،بشكل عام، دورا تنسيقيا لسياسة العمل لأجل دعم المسارات القطرية و/أو دون الإقليمية.

على المستوى الدولي، ستقوم "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية

أ. بالعمل ضمن "المجموعة المؤقتة لما بعد بوسان" و "فريق العمل حول فعالية المساعدة" لغاية يونيو/حزيران عام 2012 بغية تنمية أنظمة إدارة ورصد "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" مع أكبر مشاركة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني؛

ب. الالتزام على المدى البعيد إلى جانب: 1) آليات إدارة "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" ومن ضمنها اللجنة التوجيهية، المنتديات رفيعة المستوى، الأمانة وآليات الرصد بالإضافة إلى التجمعات الإقليمية والتي تم إقرارها منذ فترة استعدادات بوسان و 2) "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" – "لجنة المساعدة الموجهة للتنمية" والمانحين من مجموعة دول "بريكس" و ذلك لضمان التقيد بالاتفاقيات وتشجيع تحاليل ومبادرات منظمات المجتمع المدني؛

ج. بتلبية حاجيات رصد تنفيذ إعلان باريس وأكرا وبوسان من المستوى الدولي إلى المستوى القطري بما في ذلك وضع المؤشرات حيث تعزز المستويات الدولية والمحلية بعضها بعضاً؛

د. بالالتزام في "كتل البناء" بما فيها تلك التي تشكلت قبل بوسان ك"مبادرة شفافية المساعدة الدولية" لتعميق تنفيذ "وثيقة شراكة بوسان" وتتشجيع تحاليل ومبادرات منظمات المجتمع المدني؛

ه. بمبادرات متعددة الأطراف تقودها منظمات المجتمع المدني ككتل البناء المتعلقة ب**المقاربة القائمة على حقوق الإنسان** و**فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني** و**البيئة المواتية لمنظمات المجتمع المدني** وغيرها؛

و. بالعمل مع "منتدى التعاون الإنمائي" من أجل تعزيز شراكة ومساهمة منظمات المجتمع المدني لتنمية دور هذا المنتدى في نظام الأمم المتحدة وكذلك تعزيز مواقف منظمات المجتمع المدني في مجالات خاصة لعمل المنتدى وخصوصاً في تآزر مع "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" كما تم التصريح به في "وثيقة شراكة بوسان".

المجموعات القطاعية والأساسية المنخرطة على جميع المستويات

تشكل القطاعات مكونات أساسية للوصول الفعّال إلى أوسع الفئات وخصوصاً على المستويات الشعبية ولتطبيق المقاربات القائمة على الحقوق في عملنا. ينبغي أن يكون هناك بناء فعال ومشاركة للمجموعة المكونة في "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة": للمجموعات وللقطاعات الرئيسة كالعمل والمرأة وسكان الأرياف والسكان الأصليين وذوي الحاجيات الخاصة والمنظمات العقدية والمنظمات غير الحكومية/والمنظمات الدولية غير الحكومية وعلى جميع مستويات العمل جماعات أو اتحادات قطاعية أو محورية على المستوى الدولي والإقليمي،

ومنظمات/شبكات تمثيلية على الأقل على المستوى القطري. ينبغي أن تكون المجموعات الشعبية المهمّشة ممثلة بقوة في كل بنيات مجموعات العمل والحكامة مع تأمين كل الموارد المرصودة لمشاركتها.

وتتحمل القطاعات أيضاً اهتمامات موضوعاتية كالتشغيل و البطالة (فيما يخص العمل) و مساواة النوع الاجتماعي والحيف في حقوق النساء (فيما يخص المرأة) وتنمية الأرياف (فيما يخص القطاعات الريفية)والتعليم وتنمية الشباب (فيما يخص الشباب)، وحق تقرير المصير (فيما يخص الشعوب الأصلية) وغيرها. كما أن هنالك اهتمامات موضوعاتية أخرى كالبيئة والصراعات تغطيها مجموعات العمل المنتسبة لكتل البناء وهي قضايا لا تحتاج أن تنتظم في قطاعات

علاوة على ذلك، فالمساواة بين الجنسين موضوع عرضاني يدخل في صلب العدالة الاجتماعية والمساواة. هكذا، وبتجاوز الاعتراف بالدور الرئيس لقطاع المرأة ،فجُلَّ عملنا متوقّف على التقدم في حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.لذا، ينبغي أن تُمثَّل المقاربة النسائية، والموجهة خصوصاً إلى حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، في كل مجموعات العمل (ومنها القطاعات الأخرى والمجموعات الموضوعاتية)، وهيئات الإدارة العامة والتنسيق. لذلك يجب أن تُضمنَ حصةً تُعادلُ 20% من ممثلي منظمات المساواة بين الجنسين في جميع المستويات.

6. حكامة ومساءلة "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"

يتطلب العمل سياسياً كأرضية مفتوحة نظام حكامة و مساءلة فعال وفيَّ لمبادئ اسطنبول والمقاربات القائمة على حقوق الإنسان والشروط الخاصة ببناء أرضية مفتوحة مكتملة تعمل على جميع المستويات من القطري إلى الدولي. وتهدف "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" إلى إنشاء بنية إدارة عامة فعالة وغير مكلفة تأخذ بعين الاعتبار مطالب أرضية دولية مفتوحة عبر استخدام التقنيات المتاحة للتواصل والتفاعل على نحو دمجي ومتوازن وإيجابي.

هيئة الحكامة الدولية

ستقوم **هيئة الحكامة** الدولية المسماة **المجلس الدولي** بضمان صنع قرار تمثيلي وقابل للمساءلة من جهة، وإدارة يومية فعالة من جهة أخرى. لذا، يجب أن يمثل البلدان والمجموعات بشكل كاف وان يكون فعالا بالقياس مع تكلفته.

يجتمع **المجلس الدولي** مرة في العام **لتحديد القيادة ولضمان المساءلة فيما يخص عمل "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"**. وسيشرف المجلس الدولي على كل جوانب ومجالات العمل عبر مراجعة التقارير وخطط عمل **شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية** والموافقة على السياسات وقبول المكونات الجديدة والأفراد المرجعيين وتشكيل اللجان وانتخاب أعضاء الرئاسة المشتركة.. وسوف تشرف هذه الهيئة أيضاً على الأمانة ، وتبلور خطط عمل

سنوية وتضمن جمع الأموال من أجل خطط عمل "**شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"**

ولكي يمثِّل مجموع الأرضية المفتوحة، سيتكون المجلس الدولي من ممثلين تم انتقائهم من قبل كل مُكوّن من مكونات الأرضية مع ضمان توازن بين القطاعات/المجموعات وبين التمثيل الجغرافي. وسيتشكل المجلس الدولي على النحو التالي:

- ممثل واحد باسم المنظمة الرائدة عن كل إقليم
- ممثل واحد باسم المنظمة الرائدة عن كل دون إقليم،
- ممثل إقليمي واحد عن كل قطاع أو مجموعة رئيسية
- وممثل واحد باسم المنظمة الرائدة دوليا لقطاع او مجموعة رئيسية.

وإلى جانب تمثيل المرأة كقطاع، سيكون هناك تمثيل إضافي من منظمة من منظمات المساواة بين الجنسين عن كل إقليم. وسيضع كل مكون المساطر الخاصة به لغاية انتخاب ممثليه في المجلس الدولي.

وستتم قيادة العمل اليومي للمجلس الدولي من قبل هيئة أصغر حجما، تسمى لجنة التنسيق ومنبثقة من بين أعضاء المجلس الدولي. وسيُشكَّل المجلس من ممثل واحد من كل إقليم من الأقاليم القارية وممثل واحد من كل مجموعة قطاعية والمشاركين في الرئاسة أي بمجموع 15 عضواً. وسيقرر المجلس الدولي في أحسن طريقة لإنجاز مهامه عبر اللجان ومجموعات العمل الذين تم تعيينهم من بين أعضاءه. وستكون هذه اللجان ومجموعات المهمات مسؤولة بشكل كامل عن العمل الموكَّل إليها.وسيقدم منسق كل لجنة أو مجموعة مهمات تقريراً دورياً للمجلس الدولي.

وسيعين المجلس الدولي أربعة أعضاء في الرئاسة المشتركة، يكون كل واحد منهم مسؤولاً عن مجال محدد، كالاتصال والتمثيل والسياسة، إلخ. ولن يكون بوسع أعضاء الرئاسة المشتركة العمل لمدة تتجاوز سنتين متتاليتين. ويمكن لاثنين من بين الأعضاء الحاليين للرئاسة المشتركة أن يُنْتخبا لضمان الاستمرارية ولكن لمدة سنة واحدة فقط.

هيئة مستقلة للمساءلة

وبمعزل عن اختيار هيئات الحكامة، سيتم انتخاب **لجنة مستقلة للمساءلة** من بين منظمات المجتمع المدني الأعضاء الدوليين تعمل على المستوى الدولي لتضمن كل جوانب مساءلة "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" انطلاقا من مبادئه وأهدافه في قيادته لعمله ومنها الحكامة والبرامج والعمليات. وستقوم كل المجموعات المُكوِ نة القطاعية والإقليمية بتسميةَ منظّمةٍ من منظمات المجتمع المدني لتكوين مجموعة من المرشحين يتم اختيار ثلاثة إلى خمسة منهم من قبل المجلس الدولي للعمل خلال ولاية من سنتين.

وستنجز لجنة المساءلة المستقلة ل"شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"تقييماً سنوياً أو كل سنتين لعمله وتحليل تطوّر عمل "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" بغاية تطوير استراتيجياته والتأقلم مع القضايا والتحدّيات المستجدة، والوصول إلى المزيد من المجموعات المُكِونة. يمكننا على هذا الأساس أن نكيّف عملنا وأن نؤسس مبادرات وعمليات ومهمات جديدة.

مجموعات العمل

كما تم ذكره أعلاه، يمكن للمجلس الدولي أن ينظّم مجموعات عمل للقيام بأعمال خاصة متواصلة في مجالات العمل مثل عمل كتل البناء، وخصوصا كتل البناء التي تقودها منظمات المجتمع المدني (كالمقاربات القائمة على حقوق الإنسان، فعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني والبيئة المواتية).

سيتم تأسيس مجموعة عمل تخص المقاربة القائمة على حقوق الإنسان وفعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز تنفيذ مبادئ اسطنبول والإطار الدولي خصوصا على المستوى القطري. و من الممكن أن يتم تأسيس مجموعة عمل لتعبئة وتخطيط العمل لكتل البناء الأخرى كالشبكة الدولية المعنية بالصراعات والهشاشة/"نيو ديل" /الأشخاص النازحون داخلياً، القطاع الخاص والتغيير المناخي.

ويمكن أن تعمل مجموعات العمل هذه بقيادة "شخص الارتكاز" أو منظمة قيادية و تضم في عضويتها منظمات قيادية. ويمكن لأشخاص الارتكاز من هذه المجموعات أن تشارك في اجتماعات المجلس الدولي ولجنة التنسيق حسب الحاجة لتقديم التقارير والمشاركة في الحوارات دون أن تكون أعضاء دائمة في المجلس الدولي.

وينبغي لمجموعات العمل أن تعمل تحت مسؤولية المجلس الدولي والدعم التنسيقي للأمانة. وستكون هذه المجموعات مسؤولة عن سياسة الخطابات وعناصر المفاوضات وتبادل المعلومات و التحليل و تقديم الأجوبة الاستراتيجية حول كل التفاصيل داخل المجالات الموضوعاتية الخاصة بها وستنسق من قبل شخص الارتكاز.

الحكامة القطرية والإقليمية ودون الإقليمية

يمكن لأرضية قطرية لمنظمات المجتمع المدني أن تنطلق كنواة تأسيسية أو مجموعة عمل، مع الاهتمام بالوصول إلى القطاعات وخصوصاً المجموعات المُهمّشة. ويمكن للشبكات الموجودة أن توفر القاعدة لبناء أرضية مفتوحة بالمشاركة مع "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية". ويمكن تأسيس الأرضيات القطرية المفتوحة عند وجود مشاركة كافية من قبل المجموعات المُكوِنة كالمنظمات الغير حكومية/الشبكات المعنية بالتنمية والقطاعات الرئيسية والمنظمات الدولية غير الحكومية. و تحدد الأرضيات، كل واحدة في بلدها، عدد أعضاءها، وإجراءاتها وطرقها ، كما أنها تقرر إنشاء مجموعات عمل أو مجموعات مهمات من منظمات المجتمع المدني بعلاقة مع العمل البرلماني أو أعمال رصد المساعدات، إلخ.

ويمكن تشكيل هيئة تنسيق دون إقليمية لدون الأقاليم التي توجد بها مجموعات مُكوِنة ل"شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية". ستحدد الاستشارة الإقليمية التي ستنظم في الأقاليم

القارية الستة: 1- أفريقيا، 2- آسيا الباسيفيك، 3- أوروبا، 4- أمريكا الجنوبية والكاريب، 5- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 6-أمريكا الشمالية شكل التجمع دون الإقليمي الذي ستتبناه لبناء كُو ن دون إقليمي، و في حالة عدم توفرها يتم تأسيس مجموعة تحضيرية دون إقليمية لهذا الغرض. ويمكن لدون الأقاليم أن تكون: 1. الباسيفيك/أوقيانوسيا؛ 2. جنوب شرق آسيا؛ 3. شرق آسيا؛ 4. جنوب آسيا؛ 5. آسيا الوسطى؛ 6. غرب آسيا/الشرق الأوسط؛ 7. شمال أفريقيا؛ 8. غرب أفريقيا؛ 9 أفريقيا الوسطى؛ 10. شرق وجنوب أفريقيا؛ 11. أوروبا الشرقية؛ 12. أوروبا الغربية والوسطى. 13. أمريكا الشمالية. 14. أمريكا الوسطى والكاريب و15. أمريكا الجنوبية.

بالإضافة لشخص الارتكاز المنتخب والممثل لمنظمة قيادية، تضم هيئة التنسيق دون الإقليمية ممثلاً من أرضية أو نواة تأسيسية لكل بلد وممثلين من المنظمات الغير حكومية/الشبكات المعنية بالتنمية على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، شبكات/مجموعات قطاعية ومنظمات دولية غير حكومية ومنظمات غير حكومية/شبكات أخرى ذات أهمية بالنسبة للعمل على المستوى المعني. وتمكن أيضاً قيادة عمل تعبوي على المستوى دون الإقليمي بشكل منسَّق بين البلدان. وسيقود دون الإقليم شخص الارتكاز في دون الإقليم المعني ليصبح عضواً في المجلس الدولي. وبتوافر الموارد، يمكن أن يكون لدون الإقليم أمانة عملية.

ويمكن لمجموعة عمل إقليمية قارية أو هيئة تنسيقية أن تتكون من ممثل من كل دون إقليم (ذات الشخص الذي يشارك في المجلس الدولي) وممثل عن كل قطاع من القطاعات الكبرى والذي يقاد من قبل شخص ارتكاز ويجلس أيضا في المجلس الدولي. وكذلك يمكن أن يكون للأقاليم أمانة تنسق العمل على المستويات الدولية ودون الأقليمية وأن تنسق العمل التعبوي الإقليمي. وتتم قيادة العمل التعبوي بنحو يمكن من المشاركة القطرية.

ويضمن المستوى الإقليمي/دون الإقليمي عددا من الوظائف: أ) توفير الدعم للعمل على المستوى القطري كتنمية القدرات، دعم وتسهيل بناء الأرضية، الالتزام السياسي، تمويل/إدارة البرنامج وجمع الأموال؛ ب) توفير آليات المساءلة من المستوى القطري إلى المستوى الدولي ومن المستوى الدولي إلى المستوى القطري؛ ج) قيادة العمل الترافعي من المستوى القطري إلى المستويات الإقليمية والدولية؛ د) وتعزيز خبرة القطر وقضاياه.

7. إدارة البرنامج والأمانة الدولية

تؤمن إدارة البرنامج البناء الفعّال للموارد وإدارة العمليات من أجل استخدام فعال للموارد لجميع عمليات "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية". ويتم إنجاز

هذا العمل بالتوازي مع الالتزام السياسي والإدارة العامة وبالعمل يداً في يد مع لجنة المساءلة لدعمها و الاستجابة لها عند إنجاز مهام المراجعة والرقابة. وهي مسؤولة عن تنفيذ إدارة دورة البرنامج وعن الجوانب الأخرى لجمع الأموال والعلاقة مع الجهات المانحة بما فيها تنمية سلة الأموال وإعداد التقارير و القيام بالتدبير المالي. وبالتعاون مع المشاركين بالرئاسة، تقوم إدارة البرنامج أيضاً بوظيفة دعم شروط رصد وتقييم لجنة المساءلة المستقلة.

وسيقوم جهاز الأمانة بتوفير التنسيق والاتصالات وإدارة البرنامج وإدارة المالية، والمساعدة للمجلس الدولي لجمع الأموال. وينبغي أن تظل الأمانة خفيفة البنية ولكن قادرة على التكيف مع الحجم المتنامي لعمليات "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية"؛ ويمكن لوظائف الأمانة أن تُنْقَل وتُسْتضاف من قبل المنظمات الأعضاء وحسب الحاجة. ولا يمكن للمنظمة التي تستضيف أمانة السر أن تقدم ممثلاً لعضوية الرئاسة المشتركة.

وستعمل الأمانة قي ارتباط وثيق مع مجموعات العمل المؤقتة والتي يمكن أن تُؤسَّس من قبل المجلس الدولي أو لجنة التنسيق لقيادة بعض الأعمال دعما لأمانة السر أو امتدادا لها كما هو الحال في الاتصال الخاص، والنشاطات والوظائف الخاصة.

مرفق

مسار التنفيذ

مسار توحيد وتأكيد الاتفاقات وانتخاب هيئة الحكامة الدولية

المسار العام لبناء "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" سيمتد من اجتماع أمستردام لمجموعة ال13 وإلى غاية تأسيس هيئة الحكامة والانعقاد المحتمل للاجتماع الوزاري ل"لشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة". وينبغي أن تؤسس هيئة الحكامة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012. ولتحقيق هذا الأمر، يجب أ،ن تمر مقترحات اجتماع أمستردام باستشارات إقليمية وقطاعية وتوافَق عليها من قبل هيئات الإدارة العامة لكل من "بترإيد" و"المنتدى المفتوح" (المجلس الدولي ومجموعة التسهيل الدولي). وحينئذ يجب أن تكون دون الأقاليم التي تم تحديدها من قبل الأقاليم قادرة على تعيين ممثليها لهيئة الإدارة العامة. حتى ولو لم تكن كل دون الأقاليم قادرة على تحديد اجتماعاتها، ستتم الدعوة لاجتماع للمجلس الدولي الانتقالي (والذي يضم ممثلين انتقاليين دون إقليميين والذين تم اختيارهم في الاجتماع الإقليمي وليس في اجتماع دون إقليمي) بحلول أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 لبدء إجراءات تأسيس و تعبئة "شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية" وخصوصاً في الالتزام مع "الشراكة الدولية للتعاون من أجل التنمية الفعالة" الحديثة النشأة . ولغاية ذلك، ستتم إدارة الالتزام عبر آليات مؤقتة تقودها "بتر إيد".

1. بعد اجتماع أمستردام مباشرة، تم تحضير مسودة اقتراح من قبل مجموعة ال13 لاستشارات إقليمية وقطاعية والاعتماد النهائي من قبل مجموعة التنسيق في بتر إيد ومجموعة التسهيل الدولي للمنتدى المفتوح- (ولاستشارات من أجل الموافقة من قبل القطاعات، الأقاليم والأعضاء/شبكات). وسيتم القيام بالتوقيع من قبل المجلس الدولي ومجموعة التسهيل الشامل على المسودة النهائية

والتي حضّرتها مجموعة ال13 آخذة بعين الاعتبار التغييرات المطلوبة والناتجة من الاستشارات.

2. وبالإضافة إلى تنظيم عمليات قبول مسودة المقترحات، يمكن للاستشارات الإقليمية، أن تختار شخص الارتكاز الإقليمي /قائدا مؤقتاً. بالإضافة إلى إقرار المجموعات المكونة دون الإقليمية الواجب بناءها، يمكنها أيضاً أن تختار لجنة تنظيم دون إقليمية وشخص الارتكاز دون الإقليمي /قائد.

3. ستقوم القطاعات/المجموعات الكبرى (العمل، المرأة، الريف، المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات القائمة على العقيدة) باستشارات لغاية الأسبوع الثاني من يوليو/تموز لقيادة إجراءات الموافقة على مسودة المقترحات.
وستقوم هي الأخرى باختيار شخص الارتكاز الدولي المؤقت وكذلك شخص الارتكاز لستة أقاليم. ستقوم شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية بقيادة الاتصال لبناء المجموعات المكونة للشباب، للسكان الأصليين والمعاقين للعام القادم.

4. وستجتمع مجموعة ال13 في شهر يوليو/تموز لتقييم الإجراء بغية تحديد ما إذا كانت موافقة كافية قد تم تأمينها من المجموعات المكونة الأساسية وهيئات الحكامة وما إذا كان بإمكان الإجراء أن يتابع تقدمه. وستقوم مجموعة ال 13 بتحديد وعرض وظائف لجنة التنسيق وتفصيل الوظائف المختلفة لإدارة البرنامج والأمانة.

5. ويمكن للأقاليم والقطاعات أن تؤكد إليكترونيا اختيارها لشخص الارتكاز /القائد الإقليمي والقطاعي، وكذلك الممثلين القطاعيين في الأقاليم. ويبقى القادة دون الإقليميين انتقاليين لغاية أن يعقد اجتماع إقليمي ليختار هيئتهم التنسيقية دون الإقليمية. إلا أنه بإمكانهم أن يمثلوا دون الإقليم إذا ما تمّت الدعوة لاجتماع للمجلس الدولي. يمكن للاجتماعات دون الإقليمية أن تُعقد حيث تكون لدى أغلبية الأقطار أرضية أو مجموعة عمل تأسيسية معنية بتعاون التنمية.

6. وسيجتمع المجلس الدولي في شهر أكتوبر/تشرين الأول حتى ولو لم تتم اجتماعات دون الأقاليم مفترضاً أن الأشخاص المحوريين لدون الأقاليم قد تم اختيارهم في الاستشارات الإقليمية وتم تأكيدها فيما بعد. ويمكن أن يعتبر هذا المجلس الدولي انتقالياً لغاية اجتماعه اللاحق قبل أو بعد سنة واحدة من اختيار اجتماعات دون الأقاليم لهيئاتهم التنسيقية.

7. وستحدد مجموعة ال13 في يوليو/تموز إجراءات الاختيار أو تؤكد تمثيلا مؤقتا لمجموعات العمل في اجتماعات المجلس الدولي.

8. ويمكن للمجلس الدولي الجديد ولكن بصفته مجلساً انتقالياً/مؤقتاً أن يجتمع (حوالي 8 إلى10 أكتوبر/تشرين الأول) مفترضاً أن الخطوات المذكورة أعلاه قد تم تنفيذها، وبأن الاستشارات القطاعية والإقليمية قد أَتمّتْ اختيارها المؤقت ومن ضمنها القادة دون الإقليميين والذين تم تأكيدهم إلكترونياً. إذا كان بمقدور عدد كبير أو أغلبية دون الأقاليم أن تجري اجتماعاتها المنظِّمة قبل أكتوبر/تشرين الأول، حينئذ يفقد المجلس الدولي صفته المؤقتة حتى ولو كان البعض من أعضاءه الممثلين لدون الأقاليم ما زالوا انتقاليين. وكذلك، ينبغي أن يكون قد تم اختيار أشخاص الارتكاز لجماعات العمل القطاعية عبر إجراء تمت الموافقة عليه من قبل مجموعة ال13 في اجتماع شهر يوليو/تموز.

9. ويمكن للمجلس الدولي حينئذ أن يختار أعضاء رئاسته المشتركة (مع المجموعات المكوّنة والتي جاؤوا عبرها لاختيار بدلاءهم لاحقاً) ولجنة المساءلة المستقلة ويقرر من ضمن أشياء أخرى في موضوع تنظيم الأمانة و إدارة الرعاية/برنامج الضريبي. وعند اجتماع المجلس الدولي ينتهي وجود مجموعة التنسيق في "تِر إيد" و مجموعة التسهيل الدولي "للمنتدى المفتوح" -. وإذا لم يستطع المجلس الدولي أن يجتمع لأي سبب تقرره مجموعة ال13، حينئذ ستحدد مجموعة ال 13تاريخاً لاحقاً آخر وسيتم تمديد المسار بكامله.

الأمانة، إدارة البرنامج والرعاية الضريبية

أ. الفترة الانتقالية الحالية قائمة على أمانتين منفصلتين ورعاية مع مقترحات منفصلة ومشتركة. هذا ما سيتم عرضه للموافقة عليه من قبل مجموعة ال13 في أمستردام. وستشمل المقترحات إجراءات المرحلة الانتقالية والتي يجب أن تُؤَكد في أمستردام؛
ب. إذا كان المجلس الدولي قادر على إقرار تنظيم أمانة ورعاية ضريبية جديدتين قبل شهر أكتوبر/ تشرين الأول، حينئذ ستبدأ إجراءات الدوران والتأسيس مباشرة وسيتوجّب على الأمانتين الحاليتين أن تنهيا البرامج الانتقالية قبل نهاية العام الحالي؛
ج. سنطالب مجموعة تنسيق المانحين بالمحافظة على سلة الأموال ويجب طرح هذا الموضوع والتفاوض فيه مع الجهات المانحة مباشرة بالإضافة إلى ممولين ممكنين آخرين.
د. وسيعيّن المجلس الدولي أيضاً مجموعة مساءلة ضريبية مستقلة من بين المعينين للجنة المساءلة لتوفير دعم للمراجعة والإشراف المالي للجنة المساءلة المستقلة.